



مف الإقليم للتحام يوزر

حاشية من الأوراق

2.55

3099

7695



401

401



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي لا مانع لعطائه ولا معارض لقضائه
ولا مناقض لاثنائه والصلوة على سيد انبيائه
وسند اصفياه وعلى اله واصحابه ادلة اوليائه
وبعد فقد كنت كتبت عدة من السطور مع قلة
البضاعة وكثرة الضور في علم المناظرة والاداب
وقد قصدت لان شرحها بعون الملك الوهاب
احمدك اللهم يا مجيب كل سائل اثر صيغة المضارع
لندل على الاستمرار التجددى واثرتها الحكاية
عن نفسه لندل صريحاً على حمده بخصوصه وذكر

المحمود

المحمود بطريق الخطاب ليكون حمده في مقام
الاحسان المقربان بقيد الله تعالى كأنك تراه وعقبه
بكلمة اللهم اظهر االكمال الصراعة في اداسحق الحمد
اذا التذافي حقه تعالى لا يحمل الا على الدعاء والتضرع
وازدفه بقوله يا مجيب كل سائل كما لا لتلك
الصراعة واشارة الى الموعود في قوله تعالى ادعوني
استجب لكم وسلك في ذكر النبي عليه السلام
على الطريقة المذكورة فقال واصل عليك المبعوث
باقوى الدلائل والمراد باقوى الدلائل هو القرآن
ط ركون القرآن ابهر المعجزات ثابت
العظيم لانه ابهر المعجزات وذلك لان اعجاز نظمه
دليل للبلغاء وبطون فحواه دليل لارباب الحقايق
مع انه معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى اله
وصحبه المتوسلين باعظم الوسائل والمراد
به نبينا محمد عليه الصلوة والسلام لان دينه
اكمل الاديان وشرعه افضل الشرائع الذي

شرف الله تعالى البراة عن التفسخ والتبديل وله
 الشفاعة الكبرى يوم القيمة والوسيلة والمقا
 المحمود في الجنة والى غير ذلك من الفضائل قاتى
 وسيلة اعظم ممن شأنه كذلك ما جرى البحث
 بين المجيب والسائل وهو ماخوذ من سألته
 عن الشئ وهو الجارى في المباحثان والمجيب **ح**
 ماخوذ من جواب السؤال فمكون هذا براعة الاستهلال
 صريحا واما ما سبق في الفقرة الاولى من لفظ
 السائل فهو ماخوذ من سألته الشئ وهو بمعنى
 سأل المعروف فالمجيب **ح** ماخوذ من اجابة السؤال
 فممكن ان يعبر فيه براعة الاستهلال بطريق التورية
 ولا يخفى ما في لفظ الدلائل والبحث من براعة الاستهلال
 ايضا وفي لفظ الوسائل والسائل من التجنيس
 وبعد فهذه رسالة لخصها في علم الاداب واللام
 فيه للعهد الخارجي لتعينها في هذا الفن لاداب البحث

مجتبا

مجتبا عن طرفي الافتصاد الاخلاق والاطناب لان كلا
 منها للبلاغة كما بين في موضعه وقد قيل كلا طرفي
 فصد الامور ذميم وخير الامور اوسطها والله اسئل
 ان ينفع بها معاشر الطلاب وتقديم مفعول اسئل
 للتخصيص مع الاهتمام وما توفيقى الابا لله عليه
 توكلت واليه المآب اى المرجع والمصير **اعلم** فيه
 تنبيه على ان ما بعده مما ينبغي ان يعتنى بشانه
 ويهتم لتخصيله ان المناظرة في اللغة ماخوذ من النظر
 او من النظر بمعنى الابصار او الانتظار وفي العرف
 هي النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين
 الشئين اظهارا للصواب والمراد بالنظر توجه
 النفس نحو المعقولات والبصرة للقلب بمنزلة البصر
 للعين واتما قيد النظر بها الاخراج النظر قبل تحرير
 البحث لان النظر هناك لا يكون بالبصرة والمراد
 من الجانبين المعطل والسائل لاختصاصها بهما

في عرف هذه الصناعة فلا يكون مخالفة المتفكرين
في النسبة من غير تكلم ونظر المعلم والمتعلم في احد
طرفي الحكم مناظرة اذ لا يطلق عليها المعلل والسائل
والمراد بالنسبة النسبة الحكمية المتناولة
للمحملة والاتصالية والانقصالية والمراد
بالشئيين الموضوع والمحمول والمقدم والتالي
ويجوز بذلك من النظر في نفس النسبة من حيث
انها اعتبارية او ثابتة في نفس الامر والا اختصر
التعريف هذه الصورة و اراد باظهار الصواب
الاشارة الى غرض المناظرة ويجوز به عن الجدل
لان الغرض منه حفظ اتي وضع كان وهادم
اتي وضع كان ثم ان قصد اظهاره في يد الخصم
ولا يخرج شئ من القصدين المذكورين عن كونه
غرضاً للمناظرة الا ان السلف كانوا كانوا يقصدون
ظهور الصواب على يد الخصم دفعا لحظ النفس

ونوفس في هذا التعريف بعدم صدق على المانع
منعاً مجرداً اذ ليس له نظر في النسبة ويحجب عنه
بان المنع مقوت لاثبات النسبة فيكون من قبيل
التعريفها وكل من الجانبين وظائف اعتبارها
العلماء والمناظرة آداب استحسها بعض السلف
وهو الامام الرازي اما وظيفة السائل فثلث
واما قدامها وان كان وظيفة المعلل اقدم في
الوجود لان المناظرة لا تحقق الا بانضمام وظيفة
السائل اليها احدها المناقضة وتسمى بالنقض
التفصيلاً وثانيها النقص وقد يقيد بالاجمالي
وثالثها المعارضة وهي تنقسم الى المعارضة
بالقلب والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير
وسيجي تفصيلها لانه اي السائل اما ان يمنع
مقدمة الدليل واما قدم المنع في الذكر لعقله
يجز الدليل والجز مقدم على الكل طبعاً

او يمنع الدليل نفسه او يمنع المدلول وانما قد منع الدليل
لانه اصل بالنسبة الى المدلول والاصل مقدم على الفرع
طبعاً فان كان الاول وهو منع مقدمة الدليل فان منع
مقدمة الدليل مجزاً عن الشاهد او منع مقدمة الدليل
مقروناً بالسند الذي هو شاهد بالمنع بان يقول لانم
هنا لا يجوز ان يكون كذا او يقول لانم انما يلزم ذلك
ان لو كان كذا او يقول لانم كيف والحال كذا فهو المناقضة
ومنها اي من المناقضة نوع مندرج تحتها يسمى في قانون
التوجيه بالحل وهو اي الحل عند المناظرين تعيين موضع
الغلط وهو كسائر انواع المناقضة وادى على مقدمة
من مقدمات الدليل وانما الفرق بينهما هو ان الحل
انما يورد على مقدمة مبنية على الغلط بسبب اشتباه
شيء بشيء آخر ولا يشترط ذلك في سائر انواعها بل يكفي
فيها بالمنع بطلب الدليل وانما منعه اي منع السائل
مقدمة الدليل بالدليل اي باقامة الدليل على خلافها

فهو غضب غير مسموح عند المحققين من اهل النظر
خلافاً للبعض منهم وهو مولانا دكن الدين العميد وانما له
بسمعه لاستلزام الخط في البحث لانقلاب وظيفة
نعم فتوجه ذلك من منع السائل المقدمة بالدليل بعد اقامة
المعقل الدليل على تلك المقدمة الممنوعة التي منعها السائل
بالدليل لان دليل السائل يكون معارضة لدليل المقدمة
وهو وارد على قانون التوجيه وهذا هو الذي بعث المجوزين
للغضب على تجويزهم الا انه غير صحيح لان احلاصه ثانياً
لا يصح امكن احلاصه أولاً وان كان الثاني وهو منع نفس
الدليل فان منع بالشاهد فهو النقص ويسمى اجمالياً
لانه راجع الى منع شيء من مقدمات على الاجمال وذلك
الشاهد على نوعين احدهما تخلف الحكم منه لان المدلول
لازم للدليل وتختلف الآراء عن الملفوظ لا يمكن فلا يكون
تخلف المدلول عن الدليل الا لفساد فيه وثانيهما
استلزام الدليل المحال وذلك لان الامور المحققة

في الواقع لا يستلزم المحال فاستلزم الدليل لا يكون الا
لعدم صحته في الواقع اعلم ان النقص قد يكون باجاء الدليل
في صورة الخلف بعينه بلا تغير وقد يكون باجاء ملخص
الدليل وذو بدية في الصورة المذكورة ولا يخرج التغير
المذكور عن كونه نقضا وقد ينقض الدليل بترك بعض
الصفات ويسمى لقطاً مكسوراً واما منعه اي منع السائل
نفس الدليل بلا شاهد من الشاهدين المذكورين فهو
مكابرة غير مسموعة اتفاقاً من ابواب النظر وذلك لان
المنع عايشي غير مدلل يكون لطلب الدليل فيسمع لان
استعلام غير المعلوم جائز عرفاً واما منع نفس الدليل
فهو استعلام الثابت في نفس الامر فيكون راجعاً الى
جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بشئ عدمه في الواقع
وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل المدلول
بالدليل فهو المعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكابرة
غير مسموعة ايضاً اي كنع نفس الدليل بلا شاهد

غير

غير مسموعة اتفاقاً من ابواب النظر لما قدناه اتفاقاً اعلم
ان المعارضة مقابلة الدليل اخر مما في الاول في ثبوت
مقتضاها وهي تجري في الحكم بان يقيم دليلاً على نفي شئ
من مقدمان دليل بعد اثبات المعلق تلك المقدمة بالدليل
والاول يسمى معارضة في الحكم والثاني يسمى معارضة
في المقدمة ويكون بالنسبة الى تمام الدليل مناقضة
والمعارضة في الحكم اما ان يكون بدليل المعلق بعينه وهي
معارضة بالقلب ومعارضة فيها معنى النقص اما المعارضة
فمن حيث اثبات نقيض الحكم واما النقص فمن حيث ابطال
دليل المعلق اذ الدليل الصحيح لا يقوم بنقيضين واما ان
يكون بدليل آخر وهي المعارضة الخاصة فان كان صورة
معارضة بسمي معارضة بالمثل والافعارضة بالغير
واما وضيفة المعلق في كل من الامور الثلاثة المذكورة
اعني المناقضة والنقص الاجمالي والمعارضة اما عند
المناقضة فان ثبات المقدمة المنوعة بالدليل ان كان كسبية

الحجج

في الواقع لا يستلزم المحال فاستلزم الدليل لا يكون الا لعدم صحته في الواقع اعلم ان النقص قد يكون باجاء الدليل في صورة الخلف بعينه بلا تغير وقد يكون باجاء ملخص الدليل وذو بدية في الصورة المذكورة ولا يخرج التغير المذكور عن كونه نقضا وقد ينقض الدليل بترك بعض الصفات ويسمى لقطاً مكسوراً واما منعه اي منع السائل نفس الدليل بلا شاهد من الشاهدين المذكورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقاً من ابواب النظر وذلك لان المنع عايشي غير مدلل يكون لطلب الدليل فيسمع لان استعلام غير المعلوم جائز عرفاً واما منع نفس الدليل فهو استعلام الثابت في نفس الامر فيكون راجعاً الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بشئ عدمه في الواقع وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل المدلول بالدليل فهو المعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكابرة غير مسموعة ايضاً اي كنع نفس الدليل بلا شاهد

او بالتبعية عليها ان كانت ضرورية على الاول اما ان يستلزم
 التباين وهكذا الى ان ينتهي الى عجز المعلق او قبول

السائل او ابطال المعلق سند اي سند المنع ان كان
 السند مساويا له اي لا دوما للمنع بان يلزم من ثبوت

وانتفاء ثبوت المنع وانتفاءه اذ منه ان منع السند
 المساوي مجرّدا عن الدليل المبطل غير مفيد وقد لا يكون السند

لان السند ما يلزم من جوازه ورود المنع فلا يجوز ان يكون السند
 ان يكون اعم من المنع اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت ابطال السند
 الاخص بل السند اما اخص او مساويا ليقيد منعها

اهل لان غرض المانع طلب الدليل على المقدمة الممنوعة
 ولا يندفع تلك المطالبة بمنع السند الذي هو الشاهد ان غرضه بيان

وكذا لا يندفع المنع بابطال السند الاخص اذ لا من كلامهم واما
 يلزم من انتفاء الملزم الاخص انتفاء اللازم الاعم ان يقول لان

فلا يتيسر الكلام في السند الا بالابطال صح
 المساوي اذ يلزم من انتفاء اللازم المساوي

انتفاء

انتفاء الملزم وبالعكس او اثبات المعلق مدعاه بدليل آخر

ان قدر عليه والا يلزم الاقناع واما وظيفة المعلق عند

النقض الاجمالي فتقضى شاهده وقد عرفت انه اما
 تخلف الحكم عن دليله واستلزام المحم في دفعه بالمنع

لان الناقض لما كان مستدلا على بطلان الدليل توجه
 عليه المنع اما ان يمنع جريانا الدليل في صورة التناقض

او يمنع المقدمات التي استدلت بها في صورة استلزام
 المحم و مرجعه الى منع لزومها لمنع استصحابها او اثبات المعلق

مدعاه بدليل آخر ان لم يمكن ما ذكرناه من المنع واما مع جريان الدليل ومنع استلزام الدليل المحم
 ووظيفة المعلق عند المعارضة فالغرض اي تعرض المعلق

بدليل المعارضة بما مر من وظائف السائل اذ يصير
 المعلق ح اي عند المعارضة كالسائل كالمعلق في الزام

ظانقة ثم ان من يكون بصدد التعليل قد لا يكون
 مدعيا بل يكون ناقلا من الغير فلا يتوجه عليه اي على

السائل المنع اي المنع المنقول بل يطلب منه اي من الناقل

ولا يخفى انه كذا او في هذه الموضع لمنع المعلق فتعني ان مدعى صحة السند
 كون اللازم محالا على الظاهر من تقدير المحم
 في صحة اجراء وظائفه وبالعكس يصير
 السائل صح

تفصيل النقل فقط فيجوز الناقل الكتاب المنقول عنه لانه

له يدع الاصدود هذا المنقول عن قائله لانه المنقول

وذلك لان مبادى المنع هيود عوي ثبوت الحكم فيبقى

بانقاية الايرى ان المنع لا يتوجه على الحدود لعدم

الحكم فيها ما اذا حكم بالحد على الحدود فيمكن توجيه

المنع عليه مثلاً لا يصح ان يقال للكاتب لانم كتابك

جنس له والناطق فصل له الى خبر ذلك فان هذه الدعا

وى صادرة عنه ضمناً وقابلة للمنع هذا الذى ذكرناه

من وظائف السائل والمطل طريق المناظرة الجارية

بينهما واما ما لها اى ما يؤول اليه المناظرة فهو انه الضمير

راجع الى الشأن لا يجلو البحث عن امرين اما ان يعجز

المعتل عن اقامة الدليل على مدعاه وديسكت عن

المناظرة وذلك سكون هو الاضمار فى اصطلاحهم

او يعجز السائل من التعرض لاي للمعتل بشئ مما ذكرناه

في وظائفه بان ينتهى دليل المعتل الى مقدمة ضرورية

القبول بان يكون انكارها خروجا عن طول العقل او

ينتهى دليله الى مقدمة مستلبة عند السائل تضطره

الى القبول وذلك العجز هو الا لزام على اصطلاحهم

في اى على تقدير عدم خلوا البحث عن الامر بن المذكورين

ينتهى المناظرة اذا الاحتمال مردود اذا لا قدرة لهما اى

المعتل والسائل عا اقامة وظائفها لانها لا لعدم

وقا الطاعة البشرية على ذلك واما اداب المناظرة

فهي تسعة اداب احديها انه ينبغي للمناظرة ان يجتز

عن الاجازة والاختصار فى الكلام لتلا يكون مختلا

بالفهم وثانيها انه ينبغي ان يجتز عن الاطناب لتلا

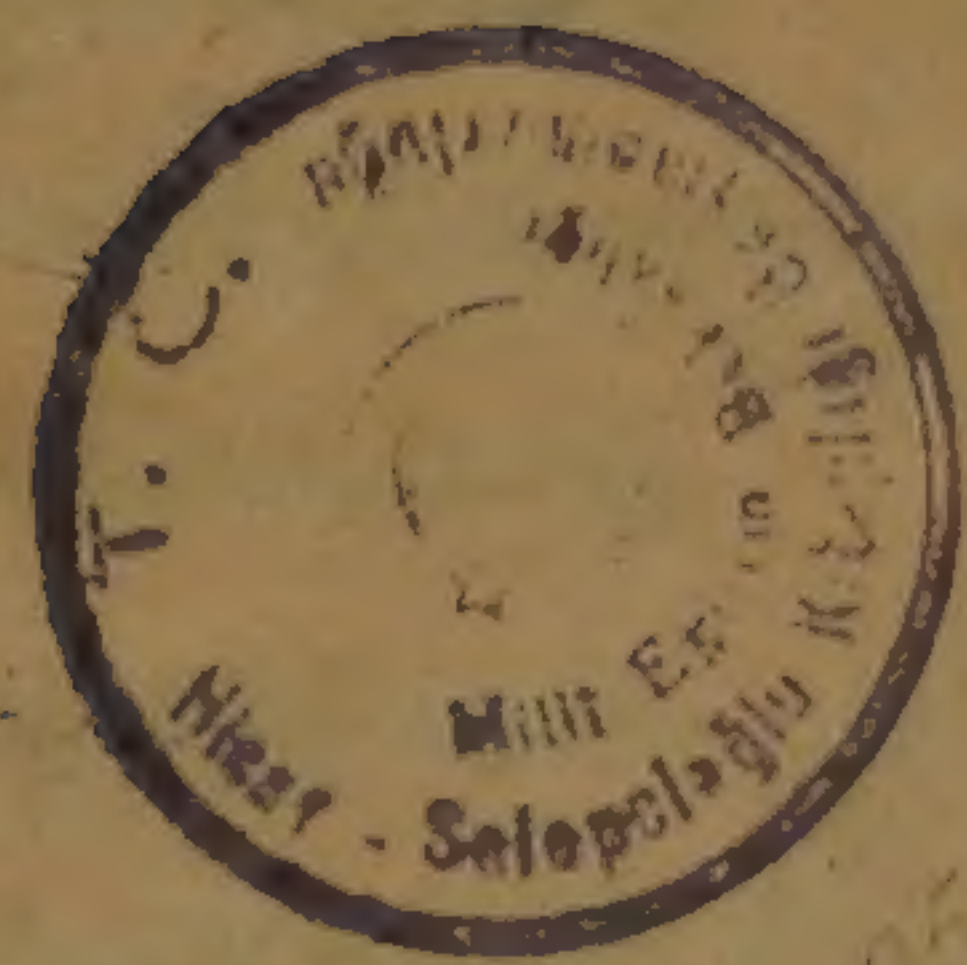
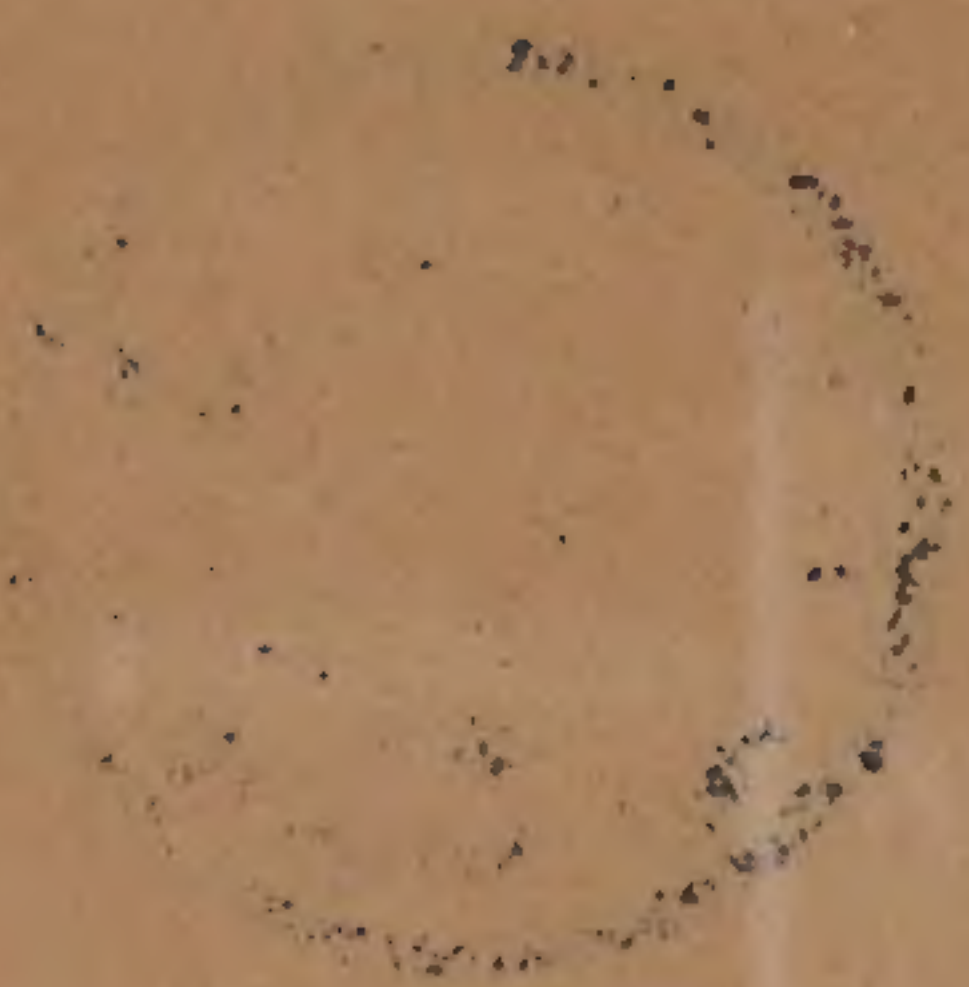
يودى الى الملل وثالثها ينبغي ان يجتز عن استعمال

الالفاظ الغريبة فى البحث لتلا يودى الى تعسر الفهم

ورابعها انه ينبغي ان يجتز عن استعمال اللفظ المجمل

فى البحث بلا تقييد يدل على المعنى المقصود والابلف





7605

Sakarya U. Kütüphanesi

İzmir

401